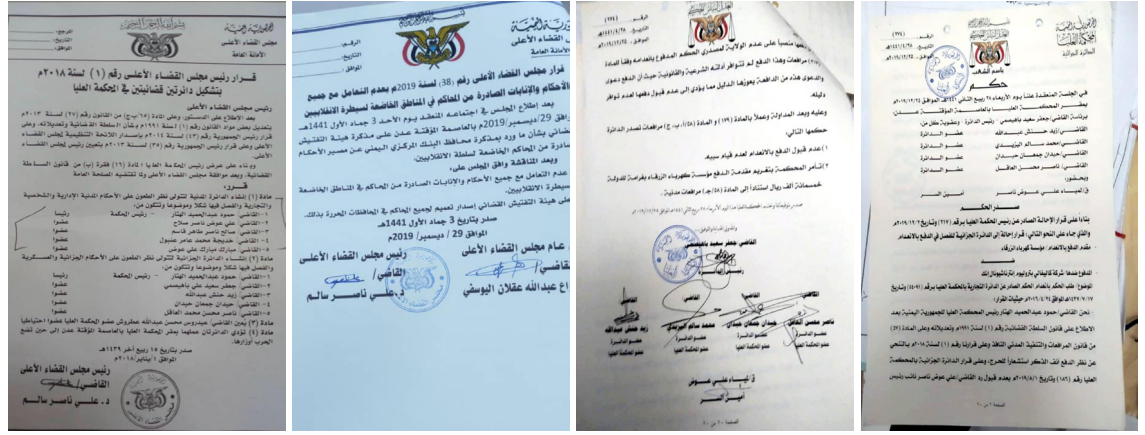


أحكام قضائية للمحكمة العليا بعدن تتبع شرعية قضاء الحوثةي (وثائق)



عدن / الأمناء / خاص :

كشفت مصادر خاصة عن وجود تجاوزات ومخالفات قانونية في أعمال (المحكمة العليا بعدن). وأشارت المصادر إلى أن الدائرة الجزائية في المحكمة العليا فصلت في قضية تجارية وهي غير مختصة قانونياً بذلك، وإنما تقوم بشرعنة أحكام الحوثةيين الصادرة من صنعاء، علماً أنه بعد صدور قرارها هذا بعدة أيام أصدر مجلس القضاء الأعلى

الشرعي بعدن قراراً قوياً يقضي فيه بعدم قبول جميع الأحكام والقرارات التي تصدر عن جميع المحاكم الخاضعة لسيطرة الحوثةيين، وصدر تعميم من هيئة التفيتش القضائي بعدن إلى جميع المحاكم بالالتزام بقرار مجلس القضاء الأعلى بعدم قبول أي أحكام أو قرارات تصدر من محاكم الحوثةي. وقالت المصادر: «ما زلنا نعانى من بعض القضاة في المحكمة العليا، فهم يقومون بممارسة

ضغوطاتهم على بعض المحاكم حتى لا تلتزم بقرار مجلس القضاء الأعلى وتقضي بعدم قبول أو تنفيذ قرار مجلس القضاء الأعلى وتعميم هيئة التفيتش القضائي، وهذه كارثة من العيار الثقيل في حق القضاء الشرعي في عدن، فهو بذلك يعترف علناً بأن قضاء الحوثةيين هو الشرعي أما دون ذلك، بما فيهم هو، فلا يملك الشرعية، ويتربط على ذلك مسؤوليات لا تحمد عقبائها في شرعنة أحكام الحوثةيين».

أكثر من «٣٥» محل صرافة بصنعاء تتبع قيادات بالشرعية في الرياض

الذي يقوم نجله بتشغيل أكثر من سبعة محلات صرافة بأسماء أشخاص آخرين. ويقوم شقيق وزير التعليم الفني الإخواني عبدالرزاق الاشول بإدارة بعض المحلات، كما وتعود بعض المحلات إلى أمين عام حزب الإصلاح الأنسي.

وأضافت المصادر أن مدير أمن مأرب سابقاً المراني يقوم بإدارة محلات صرافة لقيادات أخرى إضافة إلى مدير أمن محافظة حجة التابع للحوثةيين الذي تم اعتماد 100 فرد كمراقبين له يستلمون مرتباتهم شهرياً من الجيش الوطني في مأرب بتعليمات من الجنرال علي محسن الأحمر. وقال قيادي حوثي لأحد الصحفيين: «لولا أموال التحالف التي يصرفها لقيادات الشرعية ما كنا صمدنا إلى هذا الوقت».

على مدى أعوام يقوم بعض رموز الشرعية باستثمار العملة السعودية التي كانت تصرف للقيادات من الجانب السعودي كمرتبات للجنود الذين لا وجود لهم على أرض الواقع نتج عن ذلك ثراء فاحش لقيادات الشرعية.

وتمكنت «الأمناء» من معرفة جزء من ذلك الفساد والعلاقة التي تربط الحوثةيين ورموزا في الشرعية إضافة إلى التجارة بالمشتقات النفطية وأطرافها رجل الأعمال العيسى وعلي محسن الأحمر وشقيق القيادي الحوثةي محمد عبدالسلام في الحديدة. وعلمت «الأمناء» أن محلات الصرافة قد ارتفعت إلى أكثر من 35 محلاً في صنعاء تعود إلى قيادات في الشرعية أبرزهم علي محسن

العميد النسي: كل المؤشرات تقول إن اتفاق الرياض فشل

الأمناء / خاص:

طالب عميد جنوبي من كافة الجنوبيين أن لا يجعلوا اتفاق الرياض، الذي ترعاه المملكة العربية السعودية للتهديئة في جنوب اليمن بين الشرعية والانتقالي، هو الحل الوحيد لمشاكل الجنوب. وقال العميد خالد النسي في تغريدة له على «تويتر»: «لماذا الاعتماد المطلق على اتفاق الرياض؟!... مشيراً إلى أنهم قبلوا بالاتفاق والتزموا به لكن لا يجب أن نجعله الوحيد لحل مشاكلنا. ويرى النسي أن «اتفاق الرياض قد يفشل وكل المؤشرات تقول إنه فشل؛ لذا يجب أن تكون هناك بدائل لرفع الظلم والهيمنة عن أنفسنا وكلنا معنيون بهذا وخاصة قادة المقاومة في الداخل يجب أن نكون شجعاناً ونقول: كفى!».

أكاديمي جنوبي: الإصلاح لم يترك طريقاً لعرقلة الخدمات في الجنوب إلا وذهب إليه

الأمناء / خاص :

وتابع قائلاً: «وذلك ليس سعياً للخير، إنما في سعي دائم من موقعه في الشرعية لأجل عرقلة وصول الخدمات في الجنوب و إبقاء حالة من عدم الاستقرار في الجنوب». وأضاف: «الأمر الذي يحاول الإخوان إبطاءه هو أن الدائرة ضاقت وتضيق عليهم وسيدفعون ثمن غدرهم». هاجم الأكاديمي والمحلل السياسي الجنوبي الدكتور حسين لقور بن عيدان حزب الإصلاح اليمني الذي يستغل سيطرته على الشرعية لعرقلة وصول الخدمات في الجنوب. وقال بن عيدان في تغريدة له على تويتر: «لم يترك حزب الإخوان اليمني طريقاً ولا باباً للشيطان إلا

محافظ العاصمة عدن «لمس» في أول حوار تلفزيوني: ستمسمون قريباً عن إحالة فاسدين إلى نيابة الأموال العامة عدن لن تتحول إلى «قرية» والحديث العاطفي لن يعيدها إلى مجدها

«الأمناء» خاص :



وقال لمس: «إن العمل يجري على قدم وساق لمعالجة مختلف القضايا الخدمائية، كأزمة انقطاع المياه، بالإضافة إلى حل ملف شبكة الطرقات العامة والمهترئة وتصحيح وضعها».

وتطرق لمس، في ختام لقائه، إلى مسألة حرمان العاصمة عدن من إيرادات السلطة المركزية، قائلاً: «أريد أن أتحدث عن شيء هام، وهو أن عدن محرومة من إيراداتها، إذ توجد محافظات أخرى تستخدم إيرادات السلطة المركزية، باستثناء عدن، فهي لا تستخدم إيرادات السلطة المركزية في المحافظة، وهذا أمر يجب أن نتساوى فيه». متابعاً: «إما أن يلتزموا بالتوريد للبنك وللسلطات المركزية، أو يعطى حق عدن». مضيفاً: «نحن سنتحدث مع دولة رئيس الوزراء، في هذا الأمر، وخصوصاً أنه دائماً ما يقول: إن عدن لها خصوصية يجب أن تحظى بها».

توعد محافظ عدن، أحمد حامد للمس، مديري وقيادات المرافق الحكومية والدوائر الوظيفية، بإحالتهم إلى نيابة الأموال العامة، في حالة ثبوت ارتكابهم لقضايا فساد، مستغلين بذلك تواجدهم في مناصبهم، وإهدارهم للمال العام.

وكشف لمس، مساء الأحد، في لقاء تلفزيوني، مع قناة الغد المشرق، عن أن هناك إجراءات ستتخذ في الأيام، بحق عدد من مسؤولي القطاع العام، حيث قال: «ستسمعون خلال الأيام والفتترات المقبلة، كثيراً عن إجراءات المحاسبة في كثير من القطاعات، وستتم إحالة العديد من المسؤولين إلى نيابة الأموال العامة».

وأضاف: «ستتخذ تدابير تهدف إلى تفعيل دور مراكز الرقابة والمحاسبة، وقد أشرت مديري العموم وقيادات السلطة المحلية، في كثير من الاجتماعات التنفيذية، أنه في حالة من ثبت تورطه بقضايا فساد، لا يتوقع مني تغييره وإقالته من منصبه فقط، بل ستتتم معاقبته وإحالته إلى القضاء».

وفي الجانب الخدماتي، نوه لمس، إلى أن حل مشكلة الكهرباء، لن تكون بتلك السهولة المتصورة لدى البعض، مشيراً إلى أنه سيتم العمل منذ الآن، لتلافي أزمة مماثلة خلال الصيف المقبل، لافتاً إلى أن حل أزمة الكهرباء ليست من مهام عمل محافظي المحافظات، لكون إدارة ملف الكهرباء من اختصاص وإدارة الحكومة، لكن هذا لن يمنع من إقحام نفسه في هذا الأمر، على حد تعبيره.

هكذا يخطط الإخوان لإدخال عشرات الآلاف من الإرهابيين إلى عدن

الأمناء / خاص:

وقال الدويل إن نقل جامعة العلوم والتكنولوجيا من صنعاء إلى عدن سيجعل عشرات الآلاف من الإرهابيين يدخلون عدن خاصة وأن الجماعة تابعة للإخوان المسلمين. وقال الدويل في تغريدة له: «صحيح أن كشف السياسي والكاتب الجنوبي صالح علي الدويل عن استهداف إرهابي لعدن تحت لباس علمي وأكاديمي. في اليمن ومع نقلها إلى عدن سوف ينتقل عشرات الآلاف من الإرهابيين كمدرسين وطلاب وعمال ومليشيات». واختتم الدويل: «غزو خبيث بلباس أكاديمي». وتاب الدويل: «الجامعة أحد أذرع الإخوان